

. علاقة علم العقيدة بالعلوم العلوم الإسلامية الأخرى:

علم العقيدة هو رأس العلوم الإسلامية و أصلها و أساسها ، ومن دون ثبوته تنهار سائر العلوم و تفسد حقائقها ، لأنّ العلم بالله تعالى و صفاته و أفعاله و ما يرتبط بذلك من عقائد كالرسالة و الوحي و البعث و الحساب هو الأصل الذي قامت كلّ العلوم الإسلامية الأخرى لتستدلّ عليه و تدعو إلى العمل به .

فالتفسير هو شرح وبيان لكتاب الله تعالى ، و آيات القرآن الكريم مليئة بآيات العقيدة ، فإذا لم يكن المفسّر عالماً بالعقيدة و أسسها و أدلّتها فإنّه لا محالة سيعجز عن بيان معانيها.

و الفقه غايته هو عبادة الله تعالى و التقرب إليه و تحليل الحلال و تحريم الحرام فإذا غاب هذا الأصل صارت الأحكام التكليفية مجرد قوانين مجردة لا عبرة بها.

كما يمكن أن يستفيد علم العقيدة من العلوم الإسلامية و يستثمر حقائقها في البرهنة على عقائده من خلال القواعد التي تستخدمها تلك العلوم و الوسائل التي تعين على نصره آرائه ، فأياً حقيقة من حقائق تلك العلوم تصلح لأن تنصر العقيدة الإسلامية فإنّها تكون مادة صالحة لأن يستخدمها علم العقيدة الإسلامية.

وبالتالي فإنّ علم العقيدة هو مرجع لجميع العلوم الإسلامية و مستفيد منها في نفس الوقت.

9. طبيعة المعرفة العقديّة :

المعرفة العقيدة ذات طبيعة خاصّة تتميز عن غيرها من المعارف ، و أهمّ هذه المميّزات :

*الإلهية:

العقيدة الإسلامية وحي إلهي و ليست اجتهادا بشريًا ، أي هي ليست من قبيل المسائل التي يستقلّ العقل البشريّ بالوصول إليها ، لأنّ أغلب مسائلها غيب لا قدرة للعقل على إدراكها ، فالنبوة مثلا أمر وهبّي إلهيّ يصطفي الله من عباده من يشاء و لا دخل للصفاء النفسيّ أو الرقيّ العقليّ على اكتساب النبوة ، و الإيمان بالملائكة و وظائفهم أمر غيبّي لا قدرة للعقل البشريّ على معرفتهم أو إدراك كنههم و وظائفهم لو لم يخبره الوحي بذلك ، وما يحدث بعد الموت من سؤال وبعث وحساب وجنة ونار أمور غيبية لا طاقة للعقل على معرفتها ، فالإلهية هي صفة ملازمة للعقيدة الإسلامية لا انفكاك لها عنها.

*اليقينية:

ليست العقيدة من جنس النظريات العلمية التي يقرّ بها العالم بعد البرهنة الإمبريقية عليها ، بل هي معطى سماويّ يجب الإيمان بها سواء تمكّن العقل من إيجاد البراهين الكافية عليها أم لم يتمكن ؛ فالإيمان بالبعث مثلا قد يحترق العقل في كلفه و قد لا يجد الأدلة الكافية للبرهنة عليه خاصة إذا علم الإنسان أنّ الكائنات بعد الموت تتحلّل و تعود الأجزاء إلى أصولها و قد تتحوّل إلى أشياء أخرى ، لكن اختيار العقل في هذه العقيدة لا ينبغي أن يؤدّي إلى إحالته لأنّ الإيمان بالبعث إيمان بالغيب وهو إخبار من الله تعالى .

فطبيعة المعرفة العقدية يجب أن تكون يقينية جازمة مستمدّة من الوحي ، ولا يجوز أن تتبدّل او تتغيّر .

*العملية:

إنّ ارتباط العقيدة بالتطبيق هو ما يميّز العقيدة عمّا سواها من البنى الذهنية ، فالعقيدة ليست مجموعة من التصوّرات ذات طبيعة نظرية محضة ، منفكّة عن الحياة العملية للفرد و المجتمع ، بل هي منظومة من التصوّرات الهادفة إلى التأثير في الفعل الإنسانيّ من خلال

مجموعة القيم و المبادئ و الأحكام التي تنبثق من هذه التصوّرات ؛ فالإيمان باليوم الآخر ليس معرفة نظرية كالتيقّن بحركة المجرّات و احتراق النجوم بل هي معرفة تتعلّق مباشرة بمسؤولية الإنسان عن افعاله المكتسبة في زمن وجوده الدنيوي و تحمّله لتبعاتها يوم معاده .

10. مناهج التّأليف في العقيدة :

مؤرّخو الفكر العقدي يتحدّثون عن مصنّفات و مصادر تنوّعت مناهجها و تعدّدت طرقها ، و تختلف الطريقة بحسب المشرب الفكري و المذهب العقدي الذي ينتمي إليه صاحب الكتاب ؛ فهناك :

*كتب العقيدة المُسنّدةُ : أي المصنّفات التي يعتمد أصحابها على الآثار و التّقل عن النبيّ صلى الله عليه و سلّم و الصحابة و الجيل الأوّل من السّلف ، و يسمّى أصحاب هذه الطريقة ب " أهل الحديث و الأثر " .

ومن أمثلة تلك الكتب : كتاب السنة ل عبد الله بن الإمام أحمد ، كتاب التوحيد لابن منده ، الشريعة للآجري ، شرح السنة للإمام البربهاري ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة لللالكائي ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطّة العكبري ، إبطال التّأويل لأخبار الصفات لأبي يعلى الفراء، إضافة إلى الأبواب التي يعقدها علماء الحديث في مصنّفاتهم الحديثية مثل الجامع الصّحيح للبخاري و صحيح مسلم ، حيث خصّص هؤلاء العلماء أبوابا في الاعتقاد و أوردوا أحاديث و روايات عن الصحابة و السّلف في مسائل متعلّقة بالتوحيد و الصّفات و القدر و اليوم الآخر ، وغيرها من المصنّفات التي اعتمد أصحابها على الرواية و التّقل .

* كتب علم الكلام : و هي المصنّفات التي اعتمد أصحابها على منهج عقليّ في تقرير مسائل العقيدة و مناظرة الخصوم المخالفين ، و قد تنوّعت تلك الكتب إلى مصنّفات لأهل السنة و أخرى لغير أهل السنّة .

من أمثلة المصنّفات العقدية على كريقة المتكلّمين : الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعريّ ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به لأبي الطيب الباقلانيّ ، أصول الدّين ل عبد القاهر البغداديّ الأشعريّ ، و العقيدة النظامية لأبي المعاليّ الجوينيّ الأشعريّ ، و الاقتصاد في الإعتقاد لأبي حامد الغزاليّ الأشعريّ ، كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريديّ ، كتاب تبرة الأدلّة لأبي المعين النسفيّ الماتريديّ ، كتاب شرح الأصول الخمسة و المغني في أبواب التوحيد و العدل كلاهما للقاضي عبد الجبار المعتزليّ ، ... و غيرها من المؤلّفات .

11. تصنيف مسائل العقيدة :

مسائل العقيدة ليست على درجة متساوية من حيث الثبوت و الدلالة ، ويلزم عن هذا أنّها ليست على درجة واحدة من حيث المكانة و الأهمية ، و لذلك شاع في كتب الكلام أنّ الدّين أصول و فروع ، و ذهب أغلب الباحثين إلى اعتبار هذا التقسيم و التسليم به ..

و الدليل على صحّة التقسيم هو الإستقراء ، فقد دلّ هذا الدليل على أنّ أحكام الشرع ليست بنسب متساوية من حيث الآثار المترتبة عليها ، و من الأدلّة أيضا أنّ الصحابة اختلفوا في مسائل و لم ينكر بعضهم فيها على بعض ، فضلا عن أن يكفّر بعضهم بعضا ، و من الأمثلة المشهورة في هذا :

* اختلاف الصحابة في مسألة رؤية النبيّ صلّى الله عليه و سلّم لربّه في الدّنيا ، فقد أثبتها عبد الله بن عباس و أنكرتها عائشة رضي الله عنها .

* اختلاف عائشة مع ابن عمر رضي الله عنهما في مسألة تعذيب الميت بكاء أهله .

* اختلاف بعض الصحابة في إسماع النبي صلى الله عليه و سلم لجيف المشركين الملقاة في بئر قضاة .

* اختلاف العلماء في مصير أهل الفترة (من لم تبلغه الدعوة).

* اختلاف العلماء في أب إبراهيم عليه السلام هل هو آزر أم تاراح ؟

وهذه الأمثلة و غيرها لا شك في اندراجها ضمن مسائل العقيدة لأنّها ليست من العمليات، لكن لا تبلغ أهميتها مبلغ أركان الإيمان في الاعتقاد ، ولا ينتج عن الخلاف فيها تكفير أو تفسيق أو تبديع ، وعليه فإنّ التقسيم الذي درج عليه كثير من العلماء على أنّ العقيدة أصول و فروع صحيح لا غبار عليه